التهديدات الأمنية تفرض ضغوطاً على صادرات السعودية



وأظهرت صور الأقمار الاصطناعية انخفاضاً في عدد الناقلات الراسية عند مرافق التصدير مقارنة بالفترات السابقة، ما يشير إلى تباطؤ في وتيرة عمليات الشحن نتيجة المخاطر التي تواجه الملاحة البحرية.

ورغم أن السعودية تعد الأقل تأثراً بين دول الخليج، فإن استمرار التهديدات في مضيق هرمز نتيجة العدوان الأميركي فرض تحديات لوجستية على قطاع التصدير.

وقد ساهمت هذه المرونة في تحويل جزء كبير من الصادرات إلى موانئ البحر الأحمر، ما خفف من اعتماد المملكة على الممر البحري الأكثر حساسية في المنطقة، وساعدها على الحفاظ على تدفق جزء مهم من

صادراتها النفطية.

كما كشفت البيانات أن تراجع النشاط لا يرتبط بانخفاض الإنتاج، بل بارتفاع المخاطر التي تواجه شركات النقل البحري، بما في ذلك نقص الناقلات المتاحة وارتفاع تكاليف التأمين، إضافة إلى لجوء بعض السفن إلى إيقاف أجهزة التتبع الإلكترونية أثناء الإبحار أو الرسو، وهو ما يصعّب مراقبة حركة الشحن بدقة.

ومع استمرار التوترات، يبقى الحفاظ على انسيابية الصادرات النفطية تحدياً يتطلب موازنة دقيقة بين متطلبات الأمن البحري واستقرار الإمدادات، لما لذلك من تأثير مباشر على مكانة المملكة في سوق الطاقة العالمية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الأسواق الدولية.